

## ماذا لو أطفأت المخيمات ليلة واحدة... اللاجئون يريدون بدل الضرائب التي يدفعونها؛

إياد الرياحي

مركز بيسان للبحوث والإنماء

نيسان ٢٠١١

سنوات عديدة مرت والنقاش بين الأطراف المختلفة (سلطة الطاقة، شركة الكهرباء، وزارة المالية واللجان الشعبية في المخيمات) حول الدفع لصالح الشركة بدل الاستهلاك للتيار الكهربائي مستمراً، الشركة وإن تقر بالتلميذات السيئة، والشبكة المهترئة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن مبررها لعدم تطوير خدماتها أن الناس لا تسدد الفواتير المستحقة عليها. سلطة الطاقة قالت أن الشبكة بحاجة إلى تلميذات جديدة، وأنه بعد كل تلك السنين أصبحت الشبكة غير آمنة وغير صالحة. وزارة المالية والتي هي جزء من الحوار السابق قالت أنه لا تتوفر لديها الأموال الكافية لذلك.



شركة كهرباء محافظة القدس والتي يشمل امتيازها مدن أريحا، القدس، بيت لحم، رام الله والبيرة. لا تنتج الطاقة، أكثر من ٩٦٪ من الكهرباء تشتريها من شركة الكهرباء الإسرائيلية، وأقل من ٥٪ من الأردن ضمن مشروع أريحا. وبالتالي هي وسيط يعمل بين المنتج الإسرائيلي والسكان الفلسطينيين. وكذلك الحال بالنسبة لشركة كهرباء الشمال، والشركات الموجودة في الجنوب سواء شركة بلدية الخليل، أو المحولات التابعة لبعض المجالس المحلية هناك حيث تشتري الكهرباء مباشرة من إسرائيل.

### رمي حجر في مياه راكدة؛

في خطوة تجاوزت الحوارات السابقة شرعت شركة الكهرباء بإرسال إخطارات رسمية إلى أصحاب المحلات التجارية في المخيمات، (١٢٠ إخطاراً لكل مخيم يتضمن الديون التجارية إضافة إلى أعلى ٤٠ مديونية خدمة) تلك المحلات هي عبارة عن دكاكين صغيرة تعمل أيضاً بالدين، كما حال الشركة التي تضيء المخيم، ولا تتجاوز مساحتها الأربعة أمتار وبعضها أقل من تلك المساحة، فهي ليست «مولات» تجارية ضخمة كتلك التي تنشأ في رام الله. أصحاب تلك الدكاكين سيمثلون أمام المحاكم، والناس لا ترى أن ذلك مصيرهم وحدهم. الإجراء الذي شرعت فيه شركة الكهرباء يستهدف تفتيت حالة الإحجام العام عن دفع بدل الخدمات للمخيمات، ولتحويل قضية جماعية إلى مشكلة فردية، والتي سرعان ما ستتحول سريعاً إلى قضية جماعية، إذ ليس بمقدور الشركة رفع عشرات آلاف القضايا في المحاكم المثقلة اليوم بالآلاف القضايا العالقة، وآخر ما ينقصها إصدار قرارات تتعلق بالاحتياجات الأساسية للناس، فمع بدء أول جلسة محكمة ستتحول سريعاً إلى قضية رأي عام، وإلى احتجاجات صاخبة لو أطفئ المخيم ليلة واحدة. عدا ما يحتاجه هذا النوع من القضايا من سنوات عديدة في المحاكم الفلسطينية. وبالتالي فإن ذلك لا يشكل المدخل الصحيح لحل المشكلة، فرفع قضية على أصحاب المحلات التجارية لن يرهب باقي السكان، ويجعلهم يبدؤون سريعاً بتسديد فواتيرهم. ذلك لن يحل لشركة الكهرباء مشكلتها، فهي من جهة لا تستطيع فصل التيار الكهربائي عن المخيمات، ولا تستطيع ومعها السلطة أن تزج بعشرات الآلاف في السجون. والسلطة أيضاً لا تستطيع ربط كل المعاملات الرسمية للمخيمات بشرط التسديد لشركة الكهرباء، لأن تلك المعاملات هي حاجة للمواطن، وحاجة للجهات الرسمية أيضاً، لكن الأخيرة تنسى ذلك أحياناً.

المهندس نايف خشان مدير فرع شركة الكهرباء في رام الله والبيرة يقول أن هذه الخطوة بمثابة رمي حجر في مياه راكدة، والشركة رغم الديون إلا أنها لن تقدم على خطوة فصل التيار عن المخيمات الواقعة ضمن امتيازها، حيث أن مشكلة الشركة تفاقم منذ العام ٢٠٠٧، وتحديدًا بعد الاجتماع الذي جمع رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فياض مع اللجان الشعبية في المخيمات، والذي تم الاتفاق خلاله على أن تسدد الحكومة ٣ آلاف شيكل عن

كل عائلة لصالح الشركة، مقابل ذلك يتم تركيب عدادات الدفع المسبق، الاتفاق لم ينفذ، وهذا جعل الـ ٢٥٪ من السكان الذين كانوا يسددون فواتيرهم لصالح الشركة يجربون عن ذلك.<sup>[i]</sup> ويشير التقرير المالي لشركة كهرباء محافظة القدس أنه منذ العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ لم تعد الشركة توزع إرباحاً على المساهمين، وبدأت خسائر الشركة بالتصاعد، بينما حققت الشركة أرباحاً على سبيل المثال في العام ١٩٩٩ وصلت إلى عشرين مليون شيكل، إلا أن العام ٢٠٠١ شهد لوحده خسارة تجاوزت السبعة ملايين شيكل.<sup>[iii]</sup>

عشرات الأهالي اجتمعوا مساء الأحد الماضي في مخيم الجلزون<sup>[iii]</sup>، وهو نقاش تشهده مخيمات فلسطينية أخرى لنقاش الخطوات الجديدة لشركة الكهرباء. الخيارات المتاحة قليلة جداً، الناس مثقلة بديون تراكمت عبر سنوات عديدة، الشركة استعدت للتفاوض حول الديون وخصم جزء منها.. لكن



التمن الذي سيدفعه اللاجئون باهظ جداً.. فليس الهم الوحيد للشركات ما تستطيع تحصيله من الدين السابق، بل ضمان استمرار الدفع بدل تزويد المخيمات بهذه الخدمة لاحقاً. وجزء من اتفاق عام تريد التوصل إليه حيث تسعى إلى تحويل كل خدمة الكهرباء في المخيمات إلى خدمة مسبقة الدفع، وهذه مشكلة أخرى، فمن سيدفع عن العائلات الفقيرة، وللعاطلين عن العمل. ومن يضمن استمرار الخدمة في حال انقطاع الرواتب... إجابات تحتاج -ليس الشركة وحدها أن تجيب عليها- إذا سلمنا أن المسؤولية الاجتماعية للشركات لا تشمل قاطني المخيمات، بل تلك مسؤولية السلطة الفلسطينية، فتحويل الخدمات الأساسية إلى خدمات مسبقة الدفع كما

هو في قطاع الكهرباء وكما يحدث الآن في قطاع المياه لها ثمن اجتماعي قاس وباهظ.. فقد استعد من يريد تقليص عجز موازنته الى التضحية بالإنفاق على القضايا الاجتماعية، وليس للتقليل من موازنة الأجهزة الأمنية.

اللاجئون تحملوا تصريحات العديد من المسؤولين والتحريض عليهم، فأقل ما قيل «أنهم اعتادوا العيش ببلاش»، ولتحسين بياناتهم المالية كان لا بد من آلية توقف الإنفاق على الاحتياجات الأساسية كقطاع الكهرباء والماء عبر نظام يمنح الشركات أموال الناس بشكل مسبق، ونظام ضريبي إجباري يطال الجميع، وقاطني المخيمات غير معفيين منه.

اتهام اللاجئين والقاطنين في مخيمات بائسة لا يحتمل المسؤولون الرسميون، ولا مزودو الخدمات، العيش فيها ساعة واحدة. كل ذلك يخفى معه حقيقة أكثر مرارة، وهي أن الاونروا بدأت بتقليص خدماتها للاجئين الفلسطينيين، وبعض الممولين لخدمات الاونروا كالحكومة الكندية بدأوا يضخوا الأموال لصالح السلطة الفلسطينية بدل دفعها للأونروا، وهو اتجاه إن تمادت فيه الحكومة الفلسطينية سيشهد أيضاً تغييراً في سلوك مانحين آخرين، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تصفية عمل وكالة الغوث الدولية (UNRWA) دون أن يكون هناك حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

عدد القاطنين في مخيمات الضفة الـ ١٩ يقارب المئتي ألف إنسان من مجموع اللاجئين المسجلين الذين يبلغ عددهم أكثر من نصف مليون. وضعف هذا العدد يعيش في ثماني مخيمات ضخمة في قطاع غزة، تعرف وتشتهر تلك المخيمات بظروفها الأسوأ، انتشار الأمراض، الرطوبة، الاكتظاظ، البطالة والفقر... الخ.

اللاجئون في المخيمات يخوضون صراعهم مع شركة الكهرباء اليوم، ويعلمون أن الأشهر القليلة القادمة ستشهد أيضاً نفس الصراع مع مصلحة المياه، والناس ساخطة وغير مقتنعة بدعاية الشركات بأن هذه الخدمة ستكون لصالحهم، وستخفف الإنفاق وتوفر الأموال عليهم. الهم ليس هنا، خوف الناس من أن الكثيرين سيحرمون من هذا الخدمة، وآخرون سيكون مهددين بذلك وتحديداً عمال المياومة، وأصحاب الأعمال غير المستقرة.

لذلك البحث عن تركيب عدادات الدفع المسبق الآن فيه غبن كبير للاجئين الفلسطينيين تحديداً، وللفقراء الفلسطينيين وهم أكثر. كما تحالف السلطة والشركات عبر عدادات الدفع المسبق، وربط براءة الذمة ببراءة ذمة المواطن لدى الشركات الخاصة، لذلك فأبي اتفاق مستقبلي مع اللجان الشعبية في المخيمات يجب أن يسقط خيار عدادات الدفع المسبق.

التقرير السنوي لشركة الكهرباء يشير إلى ديون ضخمة لصالح الشركة بلغت حتى نهاية العام ٢٠١٠ أكثر من ١٥٠ مليون شيكل، وهي مجموع ديون ١٣ مخيماً في الضفة الغربية والقدس، تراكت خلال التسع سنوات الماضية، مخيم الدهيشة لوحده بلغت ديونه ٤٥ مليون شيكل، مخيم الجلزون ١٥ مليون، ومخيم العروب في جنوب الضفة الغربية ٢٠ مليون شيكل.<sup>[iv]</sup> حيث تشكل مخيمات بيت لحم ورام الله ٨٦,٥٪ من مجموع الدين العام. هذا باستثناء وجود ديون أخرى لشركة الكهرباء على «غير المخيمات»، بالأرقام يتجاوز الدين الموجود في المخيمات، حيث أن هناك أكثر ٢٤٠ مليون شيكل كديون خارج المخيمات، لكن مقارنة بعدد السكان فإن نسبة الدين الأعلى هي للمخيمات الفلسطينية.

اللاجئون، السلطة الفلسطينية، وشركة الكهرباء هم من يجب أن يحلوا تلك المشكلة جدياً، بدايةً بخدمة أفضل، وحلول جذرية للانقطاع شبه اليومي للكهرباء في المخيمات، ومعالجة مشكلة التيار الفاقد، والشركة يجب أن تبيع الكهرباء في مخيمات اللاجئين بسعر أقل عما تبيعه في السوق، وعلى السلطة أن تخصم الضريبة عن تلك الفواتير للمستخدمين في المخيمات، فهم يدفعون الضريبة بمختلف أشكالها للسلطة الفلسطينية، دون تلقي خدمات، فالتعليم الأساسي تابع لوكالة الغوث، وعندما يحتاجون للعلاج فأنة لا توجد عيادات تابعة للحكومة في المخيمات، والتحويلات الطبية تغطي معظمها وكالة الغوث الدولية عند العلاج في المستشفيات، ومن ناحية الخدمات الأمنية وتوفير الأمن، فإن معظم المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية لا تزال تحت السيطرة الأمنية لقوات الاحتلال. أموال الضرائب التي يدفعها اللاجئون (ضريبة القيمة المضافة على البضائع، ضريبة الدخل، ومختلف رسوم المعاملات الحكومية، من طوابع شهادات الميلاد إلى رسوم تراخيص السيارات) لا تعود بالنفع على المخيمات، ولا يستفيدون منها بشكل مباشر، فبإمكان اللاجئين مقايضة ديونهم لشركة كهرباء محافظة القدس بالضرائب التي دفعوها خلال الفترة الماضية.... وفي المستقبل تخصم الضرائب التي تجنى من اللاجئين المسجلين في المخيمات لتغطية جزء من الاحتياجات الأساسية هناك، أثناء ذلك على وزارة الشؤون الاجتماعية أن يكون لديها معلومات أكيدة عن حجم الأسر غير القادرة على الدفع... في ظل اتفاق شامل وغير مجزوء.

## المياه أيضاً ضمن نظام الدفع المسبق:

قريباً سيشهد قطاع المياه نفس المشكلة، وسيجري الضغط على المخيمات لجدولة ديونها، وتركيب عدادات دفع مسبق، وهذا انعكاس للسياسة الحكومية بجعل الناس تدفع أموالها للشركات قبل حصولهم على الخدمة، حيث أن ملايين الشواقل ستكون بحوزة الشركات قبل تقديم الخدمة. وهي وسيلة مربحة للشركات والسلطة في نفس الوقت، يحصل الأول على أرباحه بشكل مسبق، والثاني يجبي الضرائب عليها بطريقة أسرع.

وزير الحكم المحلي ينشط الآن في الدفع بعطاءات عدادات الدفع المسبق لقطاع المياه لتصبح معتمدة في كل مكان. الأمر أخطر هنا، والوضع سيكون مختلفاً عما هو الحال عليه في الكهرباء، والتي هي غير محددة بكمية، بمعنى أن المواطن سيكون بإمكانه تعبئة القدر الذي يريده من الكهرباء، لكن ذلك لن يكون متاحاً في عدادات الدفع المسبق للمياه، فعندما ارتكبوا الخطايا حسب تعبير د. شداد العتيلى رئيس سلطة المياه الفلسطينية الذي صرح لبرنامج رأي عام الذي ينتج تلفزيون وطن في «إن المفاوضات الفلسطينية ارتكب أخطاء ترقى إلى خطايا في موضوع المياه، كونه قبل أن يبقى الكيان الصهيوني يتحكم في شأننا المائي حتى اليوم، والسلطة تتحكم بكمية صغيرة من المياه في حين تسيطر إسرائيل على الكمية الكبرى».<sup>[v]</sup> في ذات السياق أشار تقرير صادر عن جهاز الإحصاء المركزي بتاريخ ٢٣ آذار بمناسبة يوم المياه العالمي إلى الوضع المأساوي في هذا القطاع، التقرير فسر نتائج الخطايا التي تحدث عنها د. العتيلى بالقول «إن المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تصل حصتهم من المياه سبعة أضعاف الفلسطينيين، بينما حصة الفلسطينيين من مياه الأحواض المائية ما نسبته ١٥٪ فقط، بينما حصة الإسرائيليين من هذه الأحواض تشكل النسبة الأوفر حظاً والتي تقدر ب ٨٥٪، بما في ذلك المستوطنين في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت حصة الفلسطينيين من مياه الحوض الساحلي ١٨٪ فقط، بينما حصة الإسرائيليين بلغت ٨٢٪. تم تقدير كمية المياه النقية (المتجددة) المتوفرة في الأراضي الفلسطينية بنحو ٢,٤ مليار متر مكعب سنوياً، حيث تقوم إسرائيل باستغلال نحو ٩٠٪ من هذه الكمية مقابل ١٠٪ فقط للفلسطينيين».<sup>[vi]</sup> الذي سيحاسب على تلك الخطايا هم الفقراء، وليس هؤلاء المسؤولين والمفاوضين. العدادات الجديدة وحسب العطاء ستكون لها قدرة على إعطاء المستهلك كمية مياه محددة سلفاً، أي أنه يخصص لكل عداد كمية مياه، مما

يعني أنه في حال انقطاع المياه ومحاولة أي مستخدم تعبئة بئر مياه لتخزينه فلن يستطيع لأن الكمية محددة سلفاً، وبالتالي فإن نظام التخزين المتبع حالياً لمواجهة الانقطاع المتكرر للمياه ولأيام عديدة في الصيف لن يكون متاحاً. المهندس حسين حسين من وزارة الحكم المحلي يقول أن تلك الطريقة تحمل في ثناياها نوعاً من العدالة بين الأغنياء والفقراء، وتوزيع حصص متساوية، العدادات يجب أن تتوفر فيها تقنية عالية تشير بسرعة أن كان هناك أي تلاعب، لكن عند سؤاله عن مدى عدالة النظام بشكل عام أضاف المهندس إسماعيل أن تركيب عدادات دفع مسبق للمياه لا يتناسب والأوضاع الحالية التي يعيشها الشعب الفلسطيني.<sup>[vii]</sup> تجربة العدادات مسبق الدفع بدأت تعطي نتائج ناجحة حسب المهندس في سلطة المياه كمال عيسى فهي التي تجعل الناس تأخذ حاجتها فقط من المياه، ولا مجال للتهرب من الدفع، ولا مجال لتبذير المياه، وبالتالي تشكل تلك العدادات محاربة جدية لثقافة البلاش، وكل مجلس محلي يعرف الفقراء في منطقته، بالتالي لن يكون هناك خوف من عدم حصول الفقراء على تلك الخدمة.<sup>[viii]</sup>

في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها اللاجئون يغيب صوت واحتجاج السلطة الفلسطينية على تراجع خدمات وكالة الغوث الدولية في مخيمات اللاجئين. وهذا أقل ما يمكن أن تفعله اليوم لساكني المخيمات، وأن تحول أموال الضرائب لخدمة دافعيها، دون ذلك تصبح الضرائب التي تدفعها المخيمات تشبه كثيراً المال الحرام.

[i] نايف خشان، شركة كهرباء رام الله والبيرة. مقابلة ٢٤ آذار ٢٠١١.

[ii] <http://www.jdeco.net/Default.aspx?tabid=72>

[iii] مخيم الجلزون، اجتماع عام اللجنة الشعبية مع الأهالي، نادي شباب الجلزون الرياضي ٢٠/٣/٢٠١١

[iv] شركة كهرباء محافظة القدس، ٢٠١٠، ملخص التقرير السنوي، دائرة التطوير والتخطيط الاستراتيجي.

[v] د. شداد العتيلي، المفاوض الفلسطيني ارتكب أخطاء في موضوع المياه ترتقي لدرجة الخطايا. ٣ آذار ٢٠١١، الموقع الإلكتروني لتلفزيون وطن

[http://www.wattan.tv/video/video\\_details.cfm?id=a513831a5091197](http://www.wattan.tv/video/video_details.cfm?id=a513831a5091197)

[vi] تقرير صادر عن جهاز الإحصاء المركزي بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠١١ بمناسبة يوم المياه العالمي

<http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1663&mid=12236>

[vii] حسين حسين، رام الله وزارة الحكم المحلي، مقابلة ٢٢ آذار ٢٠١١.

[viii] كمال عيسى، سلطة المياه الفلسطينية، مقابلة ٢٢ آذار ٢٠١١.